

جامعة عين شمس  
كلية الآداب  
قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير

اسم الطالبة :

أمينة خلفه فهمي إمام حجازي

عنوان الرسالة :

أفعال التفضيل بين العربية واللغات السامية الغربية  
(دراسة وصفية تاريخية)

اسم الدرجة: ماجستير

لجنة الإشراف :

1- الاسم : أ. د محمد عوني عبد الرؤوف . الوظيفة : أستاذ متفرغ بكلية الألسن

جامعة عين شمس

الوظيفة : أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة

عين شمس

2- الاسم : د. أحمد هندی

جامعة عين شمس  
كلية الآداب  
قسم اللغة العربية وآدابها

اسم الطالبة : أمينة خلفه فهمي إمام حجازي

الدرجة العلمية: ماجستير

القسم التابع له : قسم اللغة العربية وآدابها

اسم الكلية : الآداب

الجامعة : عين شمس

سنة التخرج : 1997

جامعة عين شمس  
كلية الآداب  
قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير

اسم الطالبة :

أمينة خلف فهمي إمام حجازي

عنوان الرسالة :

أفعل التفضيل بين العربية واللغات السامية الغربية  
(دراسة وصفية تاريخية)

تاريخ البحث : / / 200

الدراسات العليا

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ

/ / 200

/ / 200

موافقة مجلس الجامعة

موافقة مجلس الكلية

/ / 200

/ / 200

إهداء

إلى أبي وأمي

إلى إخوتي وأصدقائي

إلى أساتذتي ومعلمي

إلى روح دكتور رمضان عبد التواب رحمه الله

أهدي هذا الجهد المتواضع

## الفهرس

الصفحة

1	المقدمة
3	الرموز المستخدمة
5	الباب الأول : التفضيل فى العربية
33	الباب الثانى : التفضيل فى العبرية
56	الباب الثالث : التفضيل فى السريانية
91	الباب الرابع : التفضيل فى الحبشية
117	الباب الخامس : التفضيل فى اللغات الأربع بين الاتفاق والاختلاف
	الباب السادس : تطبيقات
123	الفصل الأول : التفضيل فى القرآن
145	الفصل الثانى : التفضيل فى التوراة العبرية
150	الفصل الثالث : التفضيل فى الأنجيل الأربع بالسريانية
156	الفصل الرابع : التفضيل فى الأنجيل الأربع بالحبشية
160	الخاتمة
167	المصادر والمراجع

## ملخص

# أفعال التفضيل بين العربية واللغات السامية الغربية

التفاوت من سنن الله في خلقه ،فما هناك من شيء يماثل شيئاً آخر في كل شيء، وقد اختلفت اللغات في طرائق تعبيرها عن هذا التفاوت ،وأطلقت على ذلك مصطلحات مختلفة ، واللغات السامية – كغيرها من اللغات- لها طرائق مخصوصة في التعبير عن التفاوت والتفاضل في الصفات . لكن اللافت للنظر أن اللغة العربية تستخدم للتعبير عن التفضيل صيغة (أفعل) الذي مؤنثه (فعلى) خلافا لكل أخواتها الساميات التي تستخدم الصفة البسيطة متبوعة بحرف التفضيل للتعبير عن التفضيل .

وكان السائد لدى علماء الساميات أن وزن ( أفعل ) المستخدم في التفضيل من خصائص العربية التي تفردت به بين أخواتها الساميات ، إلى أن اكتشفت الأوجاريتية، ووجد فيها بقايا لأفعل المستخدم في التفضيل ، عادت الإشكالية للظهور مرة أخرى ،أهذه الصيغة سامية الأصل ولم تبق إلا في العربية وبقايا من الأوجاريتية؟، أم أنها ابتكار عربي استعارته الأوجاريتية أم العكس؟ ومن هنا كان المنطلق لدراسة التفضيل في العربية واللغات السامية الغربية (العبرية ،السريانية والحبشية ) للوصول إلى أصل هذه الصيغة .

وقد قمت بتقسيم هذه الرسالة إلى ستة فصول مسبقة بمقدمة متبوعة بخاتمة ، الفصل الأول : التفضيل في العربية ، ويتناول أفعل التفضيل ، تعريفه ، واختلاف النحويين في تسميته شروط صياغته ، حالاته ، عمله ، تعدية أفعل بحروف الجر، جمعه ، تصغيره ، التفضيل بغير ( أفعل ) ، التفضيل الفعلي .

الفصل الثاني : التفضيل في العبرية ويتناول الأساس في أسلوب التفضيل في العبرية ، أقسام التفضيل باعتبار المفضل والمفضل عليه ، تفضيل فرد أو أكثر على فرد ، تفضيل فرد أو أكثر على الجماعة المحددة، تفضيل فرد أو أكثر على الإطلاق، أقسام التفضيل باعتبار الوصف التفضيل الاسمي ،التفضيل الفعلي، التفضيل المشترك ،التفضيل الصريح ، التفضيل السياقي ، التفضيل مؤكد الوصف ، التفضيل غير مؤكد الوصف ،تفضيل الطاقة ، التفضيل باستخدام لا .

الفصل الثالث : التفضيل في السريانية ،ويتناول عدم وجود صيغة خاصة بالتفضيل في السريانية ، وأثر ذلك في تناول النحويين له أصل المصطلح

حاله (1)

(1) الرزى ، الكتاب في نحو اللغة الآرامية ص 175

أو **مُتَفَضِّلٌ** ، الأساس في أسلوب التفضيل في السريانية ، أقسام التفضيل باعتبار المفضل والمفضل عليه، تفضيل فرد أو أكثر على فرد تفضيل فرد أو أكثر على الجماعة المحددة ، تفضيل فرد أو أكثر على الإطلاق ، أقسام التفضيل باعتبار الوصف، التفضيل الاسمي ، التفضيل الفعلي ، التفضيل المنفرد ، التفضيل المشترك، التفضيل الصريح ، التفضيل السياقي ، التفضيل مؤكد الوصف ، التفضيل غير مؤكد الوصف ، التفضيل باستخدام **ܐܪܥܐ** ، التفضيل باستخدام **ܕܐܝܠܐ** ، تفضيل الطاقة .

الفصل الرابع : التفضيل في الحبشية ويتناول :عدم وجود صيغة خاصة بالتفضيل في الحبشية ، أصل XM و XMn ، اركان التفضيل في الحبشية ، أقسام التفضيل باعتبار المفضل والمفضل عليه ، تفضيل فرد أو أكثر على فرد ، تفضيل فرد أو أكثر على الجماعة المحددة ، تفضيل فرد أو أكثر على الجماعة المطلقة ، أقسام التفضيل باعتبار الوصف محل التفضيل ، التفضيل الاسمي ، التفضيل الفعلي ،مؤكد الوصف ، غير مؤكد الوصف ، مشترك الوصف ، منفرد الوصف، التفضيل الصريح ، التفضيل السياقي ، التفضيل بـ E: ، تفضيل الطاقة .

الفصل الخامس: التفضيل في اللغات الأربع بين الاتفاق والاختلاف ؛ فمن خلال دراسة التفضيل في العربية و العبرية و السريانية و الحبشية يتضح لنا الكثير من أوجه الاتفاق و منها :

1- تتفق اللغات الأربع في الصورة الأساسية لأسلوب التفضيل:

و هي ( مفضل + وصف + حرف تفضيل + مفضل عليه )

كما تتفق في أنها لا تلتزم بهذا الترتيب دائما ، بل أحيانا يحدث تقديم و تأخير فيه .

2- تتفق كذلك في أن حرف التفضيل الأساسي هو :

( من ، ܡܢ ، ܡܢ ، ܡܢ ) و لا سيما في التفضيل الاسمي

3- تتفق كذلك العبرية و السريانية و الحبشية في استخدام (الباء ، ܒܐ ، ܒܐ ، ܒܐ ) قبل

المفضل عليه في التفضيل علي الجماعة المحددة ، و يقابلها في العربية ( من ) ، ( في )

( من بين ) ، في مثل قولنا : " أنت من الناس حر "لأنت الحكيم فيهم<sup>1</sup>

" و هذا الفرس كريم من الخيل " <sup>2</sup> .

كما يتضح أوجه الخلاف بينها ،ومنها :

1- تختلف اللغة العربية عن اللغات الثلاث في أنها لا تستخدم ( من ) في التفضيل

الفعلي ، حيث تحل محلها ( على ) في أفعال التفضيل و الاصطفاء و القوة ،

و في غير ذلك تحل ( عن ) محل ( من ) ، في مثل قوله ( تعالي ) :

" إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب " <sup>1</sup>

<sup>1</sup> ابن جني ، الخصائص ( 187/1 ) .

<sup>2</sup> السابق نفس الصفحة

<sup>1</sup> ص: 32.

و قد تطور هذا الاستخدام للحرف ( عن ) فصارت تستخدم مع الصفات البسيطة في العامية المصرية ( جنباً إلي جنب مع أفعل من ) في التفضيل ، في مثل قولنا : كبير عنه: ( أكبر منه ) ، حكيم عنه ( أحكم منه ) .

2- تختلف اللغة الحبشية عن اللغات الثلاث في أن التفضيل الفعلي هو الأكثر استخداماً فيها ، بخلاف أخواتها الثلاث ؛ حيث يغلب فيها استخدام التفضيل الاسمي .

الفصل السادس : تطبيقات ، وينقسم إلي أربعة مباحث ،  
الأول : التفضيل في القرآن .

الثاني : التفضيل في التوراة بالعبرية .

الثالث : التفضيل في الأنجيل الأربع بالسريانية .

الرابع : التفضيل في الأنجيل الأربع بالحبشية .

أما الخاتمة ، فقد أوردت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج ، ومنها

من خلال الإحصاء للتفضيل في القرآن الكريم يتضح أشياء منها :

1- في حالة توالي أسلوب تفضيل ، و كان أفعل في كل منهما مجرداً من ال إضافة ، فإن المفضل عليه و من يحذفان دائماً من الأسلوب الثاني . و من أمثلة ذلك [ 69/6 ] ، [ 34/25 ] .....

2- أسلوب التفضيل المصدّر بأي الاستفهامية يكون محذوف المفضل عليه و من دائماً . و من أمثلة ذلك : [ 18/12 ] ، [ 73/19 ] [ 18,7 ] ، [ 7/11 ] ، [ 2/67 ] .

3- أسلوب التفضيل المصدر بهمزة الاستفهام المتبوعة بخيارين معطوف ثانيها علي أولهما ب ( أم ) – يحذف المفضل عليه و من دائماً – في مثل [ 109/9 ] ، [ 3/12 ] ، [ 15/25 ] ، [ 59/27 ]  
أما إن خلا من ( أم ) فإن المفضل عليه و من لا يحذفان ، في مثل [ 92/11 ] .

من خلال دراسة التفضيل في التوراة العبرية يتضح أشياء منها :

1- إذا توالى أسلوبا تفضيل و كان المفضل عليه فيهما واحداً ، فإنه يكتفي بذكره مع حرف التفضيل مرة واحدة كما في التنثية [ 1/9 ] ، التنثية [ 14/9 ] .....

من خلال دراسة التفضيل في الأنجيل الأربعة بالسريانية يتضح أشياء منها :

1- لا تستخدم ܐܡܠܬ للتفضيل إلا في التفضيل علي الجمل و أشباه الجمل كما في لوقا [ 7/15 ] ، [ 17/16 ] ، متي [ 24/11 ]

2- أسلوب التفضيل المسبوق بأداة استفهام المتبوع بخيارين معطوفاً ثانيها علي

أولها فإنه يكون دائماً محذوف المفضل عليه و ܡܡܬ كما في لوقا [ 23/5 ] ،

[ 27/22 ] ، مرقس [ 9/2 ] .....



من خلال دراسة التفضيل في الأناجيل الأربعة بالحشية يتضح أشياء منها :

1- يفضل الأحباش استخدام الفعل و صفا في التفضيل و خاصة في التفضيل مكتمل الأركان [ مفضل + وصف + حرف تفضيل + مفضل عليه ] .....

## المقدمة

التفاوت من سنن الله في خلقه ، فما هناك من شيء يماثل شيئاً آخر في كل شيء، وقد اختلفت اللغات في طرائق تعبيرها عن هذا التفاوت ، وأطلقت على ذلك مصطلحات مختلفة ، واللغات السامية – كغيرها من اللغات- لها طرائق مخصوصة في التعبير عن التفاوت والتفاضل في الصفات . لكن اللافت للنظر أن اللغة العربية تستخدم للتعبير عن التفضيل صيغة (أفعل) الذي مؤنثه (فعلى) خلافا لكل أخواتها الساميات التي تستخدم الصفة البسيطة متبوعة بحرف التفضيل للتعبير عن التفضيل .

وكان السائد لدى علماء الساميات أن وزن ( أفعل ) المستخدم في التفضيل من خصائص العربية التي تفردت به بين أخواتها الساميات ، إلى أن اكتشفت الأوجاريتية ، ووجد فيها بقايا لأفعل المستخدم في التفضيل ، حيث عادت الإشكالية للظهور مرة أخرى ، أهذه الصيغة سامية الأصل ولم تبق إلا في العربية وبقايا من الأوجاريتية ؟ أم أنها ابتكار عربي استعارته الأوجاريتية ؟ أم العكس؟ ومن هنا كان المنطلق لدراسة التفضيل في العربية واللغات السامية الغربية (العبرية ، السريانية والحبشية ) للوصول إلى أصل هذه الصيغة .

ولقد سبقني إلى مثل هذا الموضوع الدكتورة : ماجدة عماد الدين سالم ، في كتابها (التفضيل بين العربية والسريانية) ، ولقد أفدت منه كثيرا . ولكن هذه الدراسة تمتاز عنه في تناولها التفضيل في العبرية والحبشية ، وكذلك التطبيق على القرآن ، والتوراة بالعبرية ، والأنجيل الأربعة بالسريانية والحبشية ، بالإضافة إلى التفضيل بغير (أفعل) في العربية .

وكذلك سبقني إلى تناول التفضيل بين العربية وغيرها من الساميات ، ثناء محمد سعد ، في رسالتها (دراسة مقارنة للمشتقات في العربية والعبرية والسريانية) <sup>1</sup> . لكن هذا تناول جاء مختصراً ، فلم تتناول الدراسة عمل (أفعل) التفضيل في العربية، وكذلك لم تتناول التفضيل في الحبشية .

ولقد واجهتني مجموعة من الصعوبات يرجع معظمها إلى ندرة المراجع ، وخاصة المراجع التي تتناول التفضيل في الحبشية ، وكذلك وجدت صعوبة بالغة حتى حصلت على نسخة مصورة من العهد الجديد بالحبشية، أما العهد القديم بالحبشية فلم أتمكن من الحصول على نسخة كاملة منه ، لكنني حاولت تعويض هذا النقص من خلال مجموعة النصوص الملحقة بكتب قواعد اللغة الحبشية ، والتي تنتمي إلى العهد القديم .

<sup>1</sup> ماجستير في النحو المقارن ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، عام 1983

أما عن عنوان الرسالة فقد آثرت أن يكون ( أفعل التفضيل بين العربية واللغات السامية الغربية ) ، لا ( التفضيل بين العربية واللغات السامية الغربية ) ؛ لأن (أفعل) هي الأصل في التفضيل في العربية ، كما يوجد بقايا لها في غيرها من اللغات السامية ، وإن كان العنوان الثاني أكثر مناسبة للعبرية والسريانية والحبشية . ولقد كان للتطبيق على القرآن الكريم والتوراة بالعبرية والأنجيل بالسريانية والحبشية أثر كبير في إجلاء بعض الحقائق التي لم تجلها الفصول النظرية . أما عن الطريقة التي سرت عليها في هذه الرسالة ، فكان علي أن أختار واحدة من طريقتين لكل منهما مميزات وعيوب ، أما الطريقة الأولى فهي أن أتبع الظاهرة ، ثم أسوق الشواهد عليها من اللغات الأربع ، وأما الطريقة الثانية، فهي أن أفرد للتفضيل في كل لغة من اللغات الأربع فصلا خاصا أتناوله فيها بجميع حالاته وتقريعاته. ولقد اخترت الطريقة الثانية - على ما يعيبها من تكرار - ؛ نظرا لقدرتها على تناول التفضيل في كل لغة على حدة بكل حالاته و تقريعاته دون التقيد بمواطن الاتفاق فيه بين اللغات الأربع .

وقد قمت بتقسيم هذه الرسالة إلى ستة فصول مسبقة بمقدمة متنوعة بخاتمة ،

الفصل الأول : التفضيل في العربية

الفصل الثاني : التفضيل في العبرية

الباب الثالث : التفضيل في السريانية

الباب الرابع : التفضيل في الحبشية

الباب الخامس: التفضيل في اللغات الأربع بين الاتفاق والاختلاف

الباب السادس : تطبيقات ، وينقسم إلى أربعة فصول ،

الأول : التفضيل في القرآن الكريم .

الثاني : التفضيل في التوراة بالعبرية .

الثالث : التفضيل في الأنجيل الأربع بالسريانية.

الرابع : التفضيل في الأنجيل الأربع بالحبشية.

أما الخاتمة ، فقد أوردت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج .

وبعد ، فهذا جهد الضعيف ، فإن وفقت فما توفيقى إلا بالله ، وإن كانت الأخرى فعذرى أنى بشر .

## الرموز المستخدمة في الرسالة

### أولاً : الصوامت

الهزة : ' b	الباء المجهورة الشديدة :
الباء المجهورة الرخوة : b	الباء المهموسة الشديدة : p
التاء : t	
الثاء : ṭ	الجيم : g
الذال : d	الذال : ḍ
الراء : r	الزاي : z
السامخ (السين العربية) : s	السين العبرية : ś
الصاد : š	الضاد : d̥
الطاء : t̥	الظاء : ž
العين : '	الغين : g̣
الفاء : f	القاف : q
الكاف : k	اللام : L
الميم : m	النون : n
الهاء : h	الواو : w
الياء : y	

### ثانياً الصوائت

الفتحة القصيرة : a	الفتحة المختلطة : à
الفتحة الطويلة : ā	
الضمة القصيرة : u	الضمة الخالصة المختلطة : ù
الضمة الخالصة الطويلة : ū	
الضمة الممالة القصيرة : O	الضمة الممالة المختلطة : ò

الضمة الممالة الطويلة : $\bar{o}$	الكسرة الممالة القصيرة : $\bar{i}$
الكسرة الخالصة المختلطة : $\bar{a}$	الكسرة الخالصة الطويلة : $\bar{e}$
الكسرة الممالة المختلطة : $\bar{e}$	الكسرة الممالة الطويلة : $\bar{e}$

# الباب الأول

## التفضيل في العربية

- أفعال التفضيل ، تعريفه واختلاف النحويين في تسميته
- شروط صياغته
- حالاته
- عمله
- تعدية أفعال بحروف الجر
- جمعه
- تصغيره
- التفضيل بغير ( أفعال )
- التفضيل الفعلي

### أفعال التفضيل :

تعريفه ، و اختلاف النحويين في تسميته:

هو اسم مشتق من المصدر ، على وزن أفعل - غالبا - يدل على اشتراك شيئين في صفة من الصفات ، و زيادة أحدهما علي الآخر في هذه الصفة (1) و يرى ابن مالك أن هذه المشاركة واجبه إذا لم يرد التهكم (2) " و هذه المشاركة قد تكون ظاهرة أو مقدره ، كقولهم في البغيضين : هذا أحب إلي من هذا ...وتأويله : هذا أقل بغضا ، و مثاله في القرآن " قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه " (3) وأفعل التفضيل "مضاف و مضاف إليه ، و إنما أضيف إلي التفضيل لأنه دال عليه" (4) و التفضيل يعنى الزيادة في الصفة سواء كانت حسنة كأكرم وأحسن ، أو سيئة كأقبح و أسوأ .

و إنما قلت على وزن أفعل غالبا ؛ لورود بعض صيغ التفضيل علي غير ( أفعل ) ، كخير و شر و حب (5) و هذا ما جعل النحويين ينقسمون فيما بينهم حول تسمية هذا الباب ؛ فمنهم من أطلق عليه "أفعل التفضيل" علي اعتبار الأصل ، يقول الأشموني : "أفعل التفضيل اسم لدخول علامات الاسم عليه و هو ممتنع من الصرف ؛ للزوم الوصفية ووزن الفعل ، و لا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت من خير وشر لكثرة الاستعمال" (6) و يطلق المكودي في شرحه نفس التسمية يقول : "أفعل التفضيل : مضاف و مضاف إليه ، و إنما أضيف إلي التفضيل لأنه دال عليه ، و احترز به من ( أفعل ) الذي ليس للتفضيل كأحمر و أشهل" (7) و من النحويين من أطلق علي الباب "اسم التفضيل" يقول ابن شرف الاسترأبادي : " قوله : اسم التفضيل إلي آخره : أي اسم التفضيل : اسم مشتق من فعل لموصوف مع زيادة علي غيره .....

و إنما قال : اسم التفضيل ، و لم يقل أفعل التفضيل ليتناول خيرا و شرا ..... و قوله : و هو أفعل أي اسم التفضيل علي وزن أفعل غالبا " (8) و يطلق ابن هشام في شرحه للقطر نفس التسمية ، فيقول : "النوع السابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : اسم التفضيل هو الصفة الدالة علي المشاركة و الزيادة ، نحو أفضل و أعلم و أكثر " (9)

و يبدو أن هذين المصطلحين "أفعل التفضيل" و "اسم التفضيل" كانا يمثلان شيئا واحدا في أذهان كثير من النحويين ، فلم نر من النحويين من يخطئ غيره لاستعماله أحد المصطلحين دون الآخر ، بل إننا نجد النحوي يستعمل أحد المصطلحين معلا تعليلا منطقيا لاستعماله دون الآخر ، ثم نجده يستعمل المصطلح الآخر دون أدني

(1) الأشباه و النظائر ، 477/4 ، شرح شافية ابن الحاجب 279/1

(2) التسهيل و التكميل ، ص 134 .

(3) يوسف 33، جمع الهوامع 104/2

(4) شرح المكودي 528

(5) التسهيل و التكميل 133

(6) شرح الأشموني 49/2.

(7) شرح المكودي ص 528.

(8) الوافية في شرح الكافية ص 247.

(9) شرح قطر الندي ص 375